

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ،

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، النص الآتي :

” تتكون جامعة الأزهر من الكليات والمعاهد الآتية

(١) الكليات :

- كلية الشريعة والقانون .
- كلية أصول الدين .
- كلية اللغة العربية .
- كلية التجارة .
- كلية الزراعة .
- كلية الطب .
- كلية الهندسة .
- كلية البنات الإسلامية .
- كلية العلوم .
- كلية التربية .
- كلية الشريعة والقانون بأسبوط .
- كلية أصول الدين بأسبوط .
- كلية اللغة العربية بأسبوط .

(ب) المعاهد :

- معهد الدراسات الإسلامية والعربية
- معهد اللغات والترجمة

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأقسام العلمية التي تتكون من كل كلية من هذه الكليات وأنواع الدراسات بها والدرجات العلمية التي تمنح من هذه الكليات ، ويجوز أن يصدر قرار من الوزير المختص بتحديد هذه الأقسام .

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشرط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ،

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشرط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦ النص الآتي :

” يحظر على كل شخص يتمتع بحسبة جمهورية مصر العربية أن يتعاقد للعمل أو يعمل في حكومة أو شركة أو هيئة أو مؤسسة أو منظمة دولية أو أجنبية أو فرع أو مكتب لها دون أن يحصل على إذن سابق من وزير الداخلية سواء كان هذا العمل باجر أو بمكافأة أو بالبحان .

ويضع وزير الداخلية الشروط التي يرى وجوب توافرها في طالب الإذن وصور التماذج التي تقدم عليها طلبات الإذن بالنسبة إلى كل من موظفي مستخدمي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وغيرهم .

ويصدر هذا الإذن لمدة التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه ، ويجوز تجديده لمدة أخرى ، طبقاً للشروط التي يضعها وزير الداخلية ، ويقدم طلب تجديد الإذن إلى اللجنة التي يعينها وزير الداخلية قبل انتهاء مدته بثلاثة أشهر .

ويحصل رسم عند تجديد الإذن ممن يعملون في الخارج بما يعادل مئة جنيهات مصرية لمن لا يزيد دخله الشهري من هذا العمل على مائة جنيه مصري ، وبما يعادل اثنى عشر جنيهاً مصرياً لمن يزيد دخله على ذلك .

ويعتبر تجديداً في حكم الفقرة السابقة الاستمرار في العمل بالخارج نهاية صورة من الصور ، سواء أكان ذلك في الهيئة الأجنبية السابق الإذن بالعمل فيها أم في أية هيئة أخرى ولو كان الاستمرار بدون إذن .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدرت به الجمهورية في ٢٧ صفر سنة ١٣٩٢ (١١ أبريل سنة ١٩٧٢)
أنور السادات